الدورة الثالثة والأربعون للمؤتمر

مقدمة للبند 24 من جدول الأعمال: إعادة المؤتمر حقوق التصويت للدول الأعضاء المتخلّفة عن دفع اشتراكاتها المالية للمنظمة

طلب المؤتمر، في دورته الثانية والأربعين المعقودة في يونيو/حزيران 2021، "إجراء استعراض شامل لعملية إعادة حقوق التصويت للدول الأعضاء التي عليها متأخرات مستحقة لكي تنظر فيه الأجهزة الرئاسية المعنية، بما فيها لجنة الشؤون الدستورية والقانونية، على أن يُدعم ذلك بعملية مشاورات غير رسمية بقيادة الرئيس المستقل للمجلس مع رؤساء ونواب رؤساء المجموعات الإقليمية". وقد خضعت هذه المسألة لعملية استعراض رسمي ذات شقين من خلال الأجهزة الرئاسية ومشاورات غير رسمية مع الأعضاء على مدى العامين الماضيين.

وأشارت لجنة الشؤون الدستورية والقانونية، في دورتها الثالثة عشرة بعد المائة (25-27 أكتوبر/تشرين الأول 2021)، إلى أن الممارسة التي وضعتها المنظمة تتوافق مع النهج الذي تتبعه معظم المنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، ورأت أنه ينبغي تجنّب التخلي الشامل عن القواعد المتعلقة بحقوق التصويت المنصوص عليها في النصوص الأساسية. ونظر المجلس، في دورته الثامنة والستين بعد المائة، في هذا التقرير وشجّع الرئيس المستقل للمجلس على عقد مشاورات مع الأعضاء مع أخذ القواعد القائمة والنتائج التي خلصت إليها لجنة الشؤون الدستورية والقانونية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة في الحسبان.

وفي النصف الأول من عام 2022، تولّيت قيادة مشاورات غير رسمية مع الأعضاء حيث تم وضع مشروع قرار للمؤتمر وعرضه على لجنة الشؤون الدستورية والقانونية في دورتها السادسة عشرة بعد المائة. وأوصت لجنة الشؤون الدستورية والقانونية بإجراء تعديلات على مشروع القرار من أجل مواءمته مع تقرير الدورة الحادية والتسعين بعد المائة للجنة المالية، ورأت أنّ مشروع القرار بصيغته المعدّلة يتوافق مع النصوص الأساسية للمنظمة.

ونظر المجلس بعد ذلك، في دورته السبعين بعد المائة، في مشروع القرار، وطلب من الرئيس المستقل للمجلس مواصلة المشاورات غير الرسمية مع الأعضاء وصولاً إلى توافق في الآراء قبل تقديم نسخة منقّحة من القرار لكي يستعرضها المجلس، عن طريق لجنة الشؤون الدستورية والقانونية ولجنة المالية، بهدف عرض مشروع القرار على المؤتمر في دورته الثالثة والأربعين للموافقة عليه.

وبناءً على ذلك، جرت ثلاث مشاورات غير رسمية أخرى في أواخر عام 2022، وهو ما سمح بالتوصل إلى توافق غير رسمي في الآراء بشأن مشروع القرار في المشاورة غير الرسمية التي عقدت في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2022. وعرض مشروع القرار هذا على المجلس في دورته الحادية والسبعين بعد المائة التي أوصى فيها بإحالته إلى لجنة الشؤون الدستورية والقانونية ولجنة المالية لإجراء المزيد من الاستعراض. وأدخلت لجنة الشؤون الدستورية والقانونية، في دورتها الثامنة عشرة بعد المائة، عددًا من التعديلات الفنية على النص؛ وأكّدت أن النص المنقح يتماشى مع النصوص الأساسية للمنظمة. ووافقت لجنة المالية، في دورتها الخامسة والتسعين بعد المائة، على عرض النص، بصيغته المعدّلة من لجنة الشؤون الدستورية والقانونية، على المجلس لكي ينظر فيه في دورته الثانية والسبعين بعد المائة.

وأخيرًا، أوصى المجلس، في دورته الثانية والسبعين بعد المائة المعقودة في أبريل/نيسان 2023، بعرض مشروع القرار، بصيغته الواردة في الوثيقة C 2023/LIM/9، على المؤتمر في دورته الثالثة والأربعين للموافقة عليه.

الدكتور Hans Hoogeveen، الرئيس المستقل للمجلس